4. السياحة

- بالرغم من الايجابيات الكثيرة للسياحة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا الا ان هناك جانب سلبي للسياحة على مواقع التراث الثقافي, ويتمثل ذلك في مايعرف بالسياحة الكثيفة التي تؤدي الى تحمل الموقع للأكثر من طاقته الاستيعابية كما ينبغي توعية المواطنين والزوار بواجباتهم بمنع النهب والسرقة للممتلكات الثقافية وسرعة الابلاغ عن أي حادث من هذا النوع كذلك يجب أهمية التوعية بالاستمتاع بالموارد الثقافية السياحية دون اخذ أي شي من الموقع او طمس المعالم الموقع بالكتابة او التشويه
- في جانب آخرفعلي ادارات التراث التي تعنى بالحفاظ على المواقع التراثية والاثرية تفعيل اجراءات السلامة الامنية من خلال وجود شرطة في المواقع او شرطة في المتاحف او وجود كاميرات في المتاحف حتى تقلل من الأفاعيل السالبة تجاه الممتلكات الثقافية
-

5. المشاريع التنموية

- انشاء المشاريع التنموية الجديدة دون تخطيط وتنسيق مسبق مع ادارات التراث ودون اتباع منهجية علمية تتخذ من منهجية ادارة التراث الثقافي قاعدة لها لقد اضر كثيرا بالمواقع والموارد الثقافية .فالمشروعات التنموية المتمثلة في امتدادات المدن والخطط الإسكانية والإنشاءات الصناعية الضخمة والمشاريع الزراعية ومشاريع البنية التحتية كالسدود والطرق والجسور وخطوط الكهرباء قد ساهمت كثيرا في تلف وضياع العديد من معالم والمواقع الثقافية والتراثية
- نحن ليس ضد التنمية .ولكننا ليس مع التنمية غير المرشدة التي تعمل على تدمير التراث ومعالم التراث دون دراسته والحفاظ عليه وانقاذه وفي هذا الاطار نحتاج الى مبدأ التوازن يتمثل فيما يعرف بإدارة التنمية على اسس التنمية المستدامة التي تحافظ على التراث وتراعي احتياج البشر من التنمية

6. غياب الوعي بقيم التراث

- ان غياب الوعي المجتمعي بقيم ومعاني ودلالات التراث قد اسهم كثير في تلف وضياع المعالم التراثية وان رفع الوعي المجتمعي بأهمية التراث يتطلب جهدا مقدرا ومميزا من قبل السلطات الادارية المسؤلة عن ادارة التراث وانتهاج سياسة اعلامية فاعلة ومؤثرة تشمل تفعيل وتوظيف كل وسائل الاعلامية في التعريف بالتراث واهمية الحفاظ عليه وذلك من خلال انشاء ادارة تعرف بإدارة الاعلام والتوعية ضمن منظومة الهيكل الاداري ضمن منظومة ادارات التراث

7. ضعف التمويل المخصص للإدارة التراث الثقافي

- في معظم دول العالم وخاصة النامية منها يلاحظ ان التمويل الذي ترصده لحماية وصيانة المعالم والمواقع التراثية ضعيف جدا. فأولوية الصرف المالي في الدول لم يكن من بينها توفير موارد مالية لحماية التراث وحفظه وإنما التركيز على تمويل المشروعات الانماية والتعليمية والخدمية .مثل هذا الاتجاه اسهم في تلف الموارد التراثية ويتوجب بروز نظرة ايجابية ووعي بأهمية التراث الثقافي لهذه الدول باعتباره رمز وطني وقيمة اقتصادية يمكن ان تستغل في صناعة السياحة وتعود بالفوائد والمنافع الاقتصادية للدولة والمجتمع